حولها في الوثيقة التي سلّمها بيكر للاردن» (**المصدر نفسه**). وخلال جولة بيكر الثامنة، يبدو ان الاردن قَبل، بشكل نهائي، الضمانات الاميركية، حيث قال المَلك الاردني، حسين، انه «راضٍ عن رسالة الضمانات الاميركية» (**السلام**، ١٦/١٠/١٩٩١). وأعرب الملك حسين عن تفاؤله «في ايجاد فلسطينيين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يوافقون على التفاوض ضمن وفد مشترك، اردني ـ فلسطيني... [حيث] انه ليس من هدف المؤتمر حمل الاسرائيليين على الجلوس مع وفد من منظمة التحرير [الفلسطينية]» (**المساء**، الجزائر، ١٧/١٠/١٩٩١). وكان الملك حسين قال، في كلمة الى المؤتمر الوطني الاردني: «ان مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، اذا ما كتب له النجاح، فانه سيفرض واقعاً جديداً يحقق الأمل والانفراج والبناء، ويُسدل الستار على حقبة من التشتت والضياع... [و] تحقيقه يقوم، أساساً، على تنفيذ قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨» (**السلام**، ١٤/١٠/١٩٩١).

أمّا سوريا، فقد أبدت قلقها، وتريّثت في الردّ بالايجاب على الضمانات الاميركية. وسبب قلق سوريا، حسب مصادر دبلوماسية في دمشق، هو «التناقض الواضح بين النصوص التي ظهرت... في رسائل التطمينات الاميركية لمختلف الاطراف... [و] ان سوريا ستركّز، في دراستها للرسالة الاميركية، على ثلاث قضايا، هي: الموقف الفلسطيني من الرسالة المقدّمة الى الفلسطينيين... [حيث] لا يمكن ان تشارك في مؤتمر من دون الفلسطينيين... [و] ان سوريا ستسعى الى ان يكون ' حق تقرير المصير' ضمن التطمينات الاميركية للفلسطينيين... [اذ] سيصعب على دمشق السير قدماً في التسوية من دون وجود مثل هذه الضمانات الاميركية، حتى ولو بعد فترة انتقالية» (**الحياة**، لندن، ٢٠/٩/١٩٩١). وكان الرئيس السوري، حافظ الاسد، قال، في مقابلة أجرتها معه شبكة اي.بي.سي. الاميركية، ان «الجهود تُبذل لحل شامل. والحل الشامل يجب ان لا يترك أي جزء من المشكلة من دون حل؛ لأننا عندما نترك أي جزء من المشكلة من دون حل لن يكون هناك سلام مستقر في المنطقة؛ وها نحن أمام التجربة التي مررنا بها منذ العام ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل؛ اذ حُلّت المشكلة بشكل جزئي، لكن ظروف التوتّر والحرب بقيت قائمة، لأن المشكلة العربية، في أساسها، مشكلة واحدة؛ فتجزئتها لا تساعد على السلام المستقر؛ لذلك، فان الجهود الاميركية التي تستجيب لمتطلّبات المنطقة في الاستقرار والسلام العادل هي جهود تسعى الى شمولية الحل. وهذه الثوابت تستدعي ان نحل كل مواضيع النزاع القائم بين العرب والاسرائيليين» (**المصدر نفسه**، ص ١). وأوضح الرئيس الاسد انه لم يتلق وعداً من الرئيس الاميركي بالضغط على اسرائيل. لكن الهامّ، حسب الاسد، هو «ان تلتزم الولايات المتحدة [الاميركية] مواقفها من قرار مجلس الامن [الدولي]» (**المصدر نفسه**). وكان مسؤول سوري، لم يكشف عن اسمه، صرّح بـ «ان بلاده مستعدة للمشاركة في مؤتمر السلام». وأشار الى «عدم وجود أي مشكلة بالنسبة الى سوريا، مؤكداً ان المبادرة الاميركية التي أعلنها الرئيس بوش «تتضمّن تسوية شاملة وعادلة في الشرق الاوسط... [و] ان سوريا وجدت في هذه المبادرة عناصر ايجابية من شأنها ان [تؤدي] الى الحل، وهو الامر الذي جعلها تبدي رغبة للمشاركة في مؤتمر السلام» (**السلام**، ١٨/٩/١٩٩١). وهكذا وافقت سوريا، خلال الجولة الثامنة، على حضور المؤتمر؛ وكان نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، صرّح، خلال زيارته للجزائر (١٣/١٠/١٩٩١)، بـ «ان بلاده تؤيد الدعوة الى عقد هذا المؤتمر الذي يرتكز على الشرعية الدولية، ويؤدي... الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ممّا يجب ان يؤدي الى الانسحاب الاسرائيلي من [على] جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩١).

وقد استبعد بيكر من جدول لقاءاته منظمة التحرير الفلسطينية. لكنه تفاوض معها بشكل غير مباشر، من خلال وفد شخصيات من الاراضي الفلسطينية المحتلة، ضمّ كلاً من فيصل الحسيني والدكتور زكريا الآغا والدكتورة حنان عشراوي. وقد قدّم بيكر الضمانات الى منظمة التحرير الفلسطينية عبر الوفد المذكور. ولم تكن تلك الضمانات مُرضية في صيغتها الاولية. وذكرت مصادر فلسطينية مطلعة «ان الردّ الفلسطيني قد يكون سلبياً على